الفصل الرابع

البـــدو

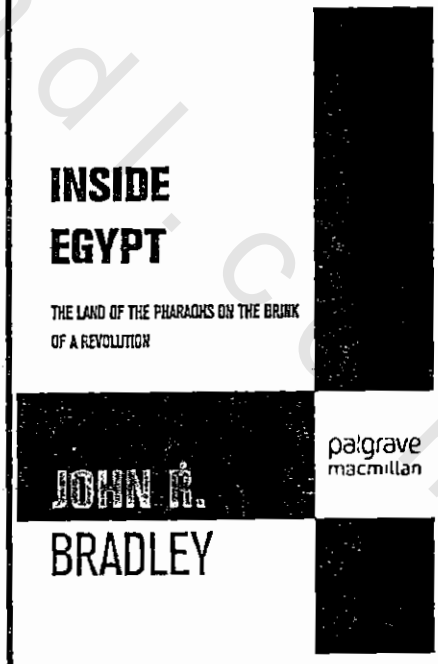

في أكتوبر ٢٠٠٧، اجتاح آلاف البدو الغاضبين شوارع العريش في جزيرة سيناء، مهشمين صور مبارك، محطمين الأثاث في فرع الحزب الديمقراطي الوطني المحلي، مشعلين النار في الإطارات في الشوارع، ملقين حجارة، ومطلقين النار في الهواء ومحطمين واجهات المحلات. أخيراً استخدم البوليس قنابل الغاز المسيل للدموع لفض الاحتجاجات. لقد أصرت وسائل الإعلام الرسمية على أن الاضطرابات كانت نتيجة عداء بين قبيلتين بدويتين، الترابين والفواخرية، نشأ بعد حادثة إطلاق نار إذ جُرح ثلاثة أشخاص أثناء مغادرتهم للمسجد بعد الصلاة. محافظ العريش دعاه، «حادثًا محليًا معزولاً»؛ وقالت الصحافة الرسمية حسب المطلوب إن الترابين كانوا غاضبين على إخفاق الدولة في حمايتهم من الفواخرية. لكن قبل ذلك بأسبوعين، كان قد أغلق مئات من البدو الطريق الرئيسي المؤدي إلى شرم الشيخ

بالإطارات المشتعلة ومتاريس الحجارة، وحينها كانوا يحتجون على هدم عشرين بيتاً ادعت السلطات بأنها بنيت بغير تصريح. بعد ذلك بيومين، كان هناك مزيد من الاحتجاجات في العريش من قبل البدو مطالبين السلطات بإطلاق سراح سجناء بدو زعموا أن بعضهم كانوا معتقلين بلا محاكمة منذ ٢٠٠٤ م عندما ميزت هجمات إرهابية في طابا بداية سلسلة من التفجيرات لمنتجعات البحر الأحمر الجديدة المشرقة التي تعتبر الآن قطعة كبيرة من صناعة السياحة المصرية. وميزت أيضاً بعودة الإرهاب إلى مصر بعد سبع سنين من الهدوء.

في طابا الكثير من البهرجة والفتنة، بفنادق جديدة رائعة موجهة غالباً نحو موجة جديدة من سائحين أوروبيين وإسرائيليين أثرياء، جزء من ريفيرا مصرية مخططة ستمتد على طول الساحل إلى العقبة. كانت مصر معنية بإرضاء المجموعتين: فقد دخل المتعهدون لبناء مجمعات متكاملة ضخمة بمزاليقها المائية وتصميم شبه أندلسي طردت لأعمال المحلية القائمة. لقد كانت كلها، في طريقتها، شبيهة كثيراً بالقصة الكئيبة لتطورات القاهرة بعد انقلاب ١٩٥٢ م. ففي أكتوبر ٢٠٠٤م، انتقى الإرهابيون هدفهم بعناية إذ فجروا أبرز موقع للاستهلاك، الذي ليس رمزاً رئيسياً لصناعة السياحة العالمية فقط لكن المبيت المفضل للسائحين الإسرائيليين: هيلتون طابا. حصد الهجوم أربع وثلاثين روحاً، الكثير منهم إسرائيليين. ثم في يوليو ٢٠٠٥م ، انفجرت قنابل في أكبر منتجعات البحر الأحمر والمقامة من فترة طويلة، شرم الشيخ، قاتلة أكثر من ثمانين شخصًا في ذروة الموسم. لكن معظم هؤلاء كانوا مصريين. وفي إبريل ٢٠٠٦ م، كان دور دهب، حيث قتلت تفجيرات ثلاثية تسعة عشر مصرياً. إلا أن رد فعل القاهرة كان نفسه في كل حالة: اعتقالات جماعية – يقال أُلقي القبض على آلاف البدو، وآخرون عذبوا – واستنكارات غامضة للقاعدة التي بالطبع كانت موسيقى لآذان صرَّافي الرواتب لمبارك في واشنطن.

بعد تحقيق مشوش، أشارت الحكومة أخيراً حتى الآن بإصبع الاتهام إلى مجموعة غير معروفة تدعى جماعة التوحيد والجهاد. وانتزع المصريون تصريحاً من زعيم للمنظمة فيما يبدو لجعل الأمر جلياً بأنها مجموعة إسلامية فلسطينية أساساً وأن بعض المهاجمين كانوا قد تدربوا في فلسطين (جميع زعمائها قُتلوا أو استسلموا، كما يبدو

مضعفين المجموعة على نحو قاتل). تقول منظمة غير ربحية مستقلة مشهورة موجودة في الولايات المتحدة تُدعى مجموعة الأزمة الدولية (ICG)، في أحد تقاريرها الممتازة حول قضية سيناء منشور في يناير ٢٠٠٧ م أن هناك «سببًا وجيهًا» لافتراض أن الهجوم الأول له صلة فعلاً بالفلسطينيين، آخذين في الاعتبار الضحايا الإسرائيليين الكثر؛ لكن الهجومان الثاني والثالث يمكن أن يوحيا بأن الإرهابيين كانوا في الحقيقة «يرسلون رسالة لمبارك»: فهدف التفجير الرئيسي في دهب ربما لم يكن مصادفة أنه ملك لمواطن كان قد قدم تبرعات كبيرة لحملة مبارك الانتخابية.

إن الوضع، في أفضل الأحوال، فوضى. ولا يزال يستدعي السؤال: لماذا حملة القاهرة وحشية بشكل خاص على بدو سيناء؟

جزيرة سيناء، ذات المساحة ٦١ ألف كيلومتر مربع تقريباً، تمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى خليج السويس وخليج العقبة، مشكلة محافظة حدودية عند التقاء أفريقيا وآسيا. لقد كانت دائماً فاصلاً إستراتيجياً بين وادي النيل وجيران مصر الشرقيين. ومبكراً كحكم محمد علي في الجزء الأول من القرن التاسع عشر، كانت السيطرة على سيناء مسألة حيوية من اللحظة التي راح يؤكد فيها حكمه الذاتي عن أسياده العثمانيين عبر بناء دولة مركزية وتحديد حدودها. وافتتاح قناة السويس في ١٨٦٩ م وضع المنطقة في قلب محاولات القوى الأوروبية للسيطرة على التجارة بين البحرين الأحمر والأبيض. ففي اتفاقية طابا الأولى عام ١٩٠٦م ، ربح البريطانيون، الذين فرضوا انتدابهم على مصر منذ ١٨٨٢م، التوحيد الرسمي للجزيرة مع المحمية المصرية ورسموا الحدود مع فلسطين. مذ ذاك فصاعداً أدارها الجيش البريطاني وكانت تحت أشكال متنوعة من السيطرة العسكرية مذ ذاك.

تظل قناة السويس بطرق كثيرة الحدود الشرقية لمصر، وسيناء هي ما يسميها تقرير ICG المنطقة «شبه المنفصلة». أصبحت سيناء وقطاع غزة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٧م تحت الإدارة العسكرية المصرية، مع الاختلاف أن مصر ادعت السيادة على سيناء فقط. ثم جاءت حرب يوم الغفران، وسقط كلاهما في يد إسرائيل، متحولين إلى رمز للكبرياء العربي الجريح. طبيعياً، وضعت اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر في سبتمبر

١٩٧٨م واتفاقية مارس ١٩٧٩ م للسلام سيناء في قلب المفاوضات. بالنسبة لمصر، كانت قضية استعادة وتأكيد وطني، مفصولة تماماً حتى عن الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. باختصار، تحولت سيناء إلى مفهوم مجرد. فالدبلوماسية الطويلة والصعبة لاستعادة جيب طابا وحده أظهرت مقدار اهتمام المصريين حول المنطقة، أي ليس بالضرورة حول أناسها. أخيراً، كانت الجزيرة منزوعة السلاح ومحتلة من قبل القوة متعددة الجنسيات المهيمنة عليها الولايات المتحدة، التي بدأت عملها في ١٩٨٢م، يوم انسحاب الجنود الإسرائيليين من سيناء. وتظل حتى اليوم تحت نظام أمني خاص فرضته اتفاقية السلام، التي تقيد حرية مصر لأي عمل عسكري هناك.

إلا أن سيناء ليست مفهوماً مجرداً ولا «مشكلة إرهابية.» تاريخياً، هي أرض البدو، شعب الصحراء. جاءت القبائل أصلاً من الجزيرة العربية ودول المشرق العربي. ويتقاسم سيناء الآن نحو خمسة عشرة قبيلة كبيرة، في مناطق رُسمت حدودها وحُكمت بواسطة اتفاقيات بين مجموعات في ظل قانون قبلي عرفي بدلاً من قوانين أسيادهم. أحد القبائل، العزازمة، مقسمة بين الأردن وسوريا وفلسطين ومصر. والعزازمة يدعون الحق في كل الأرض من بير سانا إلى وادي عرابا غرب مصر، بالإضافة إلى بعض الأرض في صحراء سيناء، ويهيمنون على وسط سيناء سوية مع قبيلتي التيايهه والحويطات. وفي الشمال الشرقي، بطول البحر الأبيض المتوسط هناك السواركة والرميلات، أغلبهم يقيم الآن في العريش والشيخ زويد ورفح. وإلى الغرب، الأغلبية مساعيد والبياضية والدواغرة. وفي الجنوب، مجموعات الأغلبية الطوارة، اتحاد من قبائل تضم الحليقات وأولاد سعيد والمزينة، الذين يعيشون في منطقة شرم الشيخ، في جبال الداخل، وخاصة في منطقة دهب. والترابين، المجموعة التي في قلب الاضطرابات الحالية، هم مجموعة هامة أخرى تاريخياً في كل من نويبع وفوق كل شيء في الشمال، يمتدون إلى إسرائيل والضفة الغربية.

لكن الشعب الموصوف عموماً بالبدوي هو حقاً «فسيفساء من سكان يعكسون تاريخ السكن المعقد للجزيرة»، كما أوضح تقرير ICG- بتميزات جلية فيما يخص الأصول والتقاليد والأنشطة الاقتصادية وحتى اللغة: إنهم من كل مكان. فالجبيالية ليسوا حتى عرباً، لكنهم على الأصح يُعتقد بمجيئهم من مقدونيا، أرسلهم العثمانيون إلى

سيناء ليحفظوا الأمن. هناك تحولوا إلى الإسلام والآن معروفون كبدو، لكنهم يحافظون على هويتهم المنفصلة عبر التصاق غير منسجم بدير سانت كاثرين (فتنة سياحية كبرى واقعة بسفح جبل سيناء، حيث تلقى موسى كما يُقال الوصايا العشر) وادعاء بالسيطرة على المنطقة والمسالك السياحية. ويمكن تمييز آخرين بوضوح من اللهجات القريبة للهجات عرب الشرق أو الجزيرة العربية، لكن التي تميز أيضاً القبائل الواحدة من الأخرى. البعض جاء من منطقة نائية في الجنوب كالنوبة، التي امتدت تاريخياً من أسوان إلى داخل السودان. ولا يعرف أحد كم منهم هناك. تصل التقديرات إلى نحو مائتي ألف من إجمالي السكان البالغ نحو ثلاثمائة ألف وستمائة كل جزيرة سيناء. معظم البقية فلسطينيون بشعور بالهوية قوي بنفس القدر. إلا أن إحصاء ١٩٩٥م يبين آلافاً قليلة فقط من الناس معرَّفين كبدو يسكنون في الجنوب، معظمهم مزارعون وصيادون لكن أيضاً تجار محظوظون وموظفون حكوميون قليلون. هذا لأن ما يقدر بخمسة وسبعين ألف بدوي لا يملكون المواطنة على الإطلاق: منحت الحكومة بعضهم على الأكثر أوراق تعريف سينائية. ومن بين القبائل التي تجاهلتها الحكومة، استناداً إلى تقارير مختلفة، الرشيدية في حلايب والشلاتين، الذين جاؤوا أصلاً من قطر وانتقلوا فيما بعد إلى السودان ومصر، حيث أقاموا حول النيل، جنوب مصر، وجزء من البحر الأحمر؛ والطفيلات جنوب سيناء؛ والملالحة في رفح على حدود غزة-مصر. لقد أخبر أحد الزعماء القليين صحيفة الخميس بأن التعقيدات المحيطة بالمواطنة تعود إلى أيام معاهدة طابا الأولى في ١٩٠٦م. «قالت المعاهدة كل أولئك الذين يعيشون في مصر يجب أن يأخذوا المواطنة المصرية، وعندما أجرى الجيش البريطاني الإحصاء الأول في ١٩٢٤م، أُعطيت كل القبائل أوراق تعريفية» – فيما عدا، وهذا هو الحال، بالنسبة لأولئك الذين لم يكونوا موجودين.

بينما نظر الحكام غالباً إلى أرض البدو كرقعة شطرنج، وكانوا إزعاجاً لحلم ناصر أحادي العرق بمصر مركزية، خدم البدو مع ذلك تشكيلة من الوظائف المفيدة بالنسبة لحكوماتهم المختلفة. فتاريخياً معرفتهم بالسفر الصحراوي جعل قوافلهم شريان الحياة للكثير من الاقتصاديات، الغرض الذي يمكن ملاحظته اليوم: فعندما فتحت ليبيا حدودها للأمم المتحدة، مثلاً، تعاقد برنامج الغذاء العالمي مع قبيلة بدوية لنقل المؤن

للاجئين السودانيين من ميناء بنغازي على المتوسط هبوطاً عبر الصحراء غير المطروقة إلى معسكرات شرق تشاد. بالطبع لهم أيضاً سمعة كمحاربين وسمحوا بتجنيدهم كمرتزقة لأجيال. ولا تزال الأمم الحديثة تعتمد عليهم من أجل الأمن الإقليمي: فملك السعودية الأول، الملك عبد العزيز، تزوج امرأة من قبيلة شُمَّر القوية ليكفل حدوده الشمالية.

لكن في تلك المنفعة تكمن أيضاً جذور مشاكلهم، لأن الدول القومية الناشئة شعرت بأنه إذا كان ولاؤهم يُشترى من قبل مجموعة، يمكن إذن شراء ولائهم من قبل شخص آخر كذلك. وهم يعرفون أن الولاءات القبلية لها دائماً أسبقية على المفاهيم المجردة مثل الهوية الوطنية: إن الحدود التي تتقاتل وتتفاوض الدول القومية بشأنها تعني القليل مقارنة بحقوق الأرض القبلية المملوكة لهم لقرون طويلة التي يقول البدو عنها إنهم جُردوا منها بمنهجية.

لقد حاولت كل بلد في الشرق الأوسط ذات سكان من البدو أن توطنهم، فيما يشبه كثيراً محاولات حكومات أوروبية لتوطين الغجر؛ لكن الحكومة المصرية، كائنة ما تكون، حاولت تغيير نمط حياتهم بالقوة الغاشمة. إن صحيفة الوفد عكست بأفضل ما يكون حماس الحكومة المشوش نوعاً ما عندما كتبت بأن إستراتيجية تطوير زراعي إقليمي سيوفر «ليس فقط منجم ذهب»، الذي يمكن لبعض المستثمرين الخاصين التلاعب فيه، لكن قبل كل شيء «سيسمح ببناء شريط أمني بطول حدود مصر المفتوحة» لاحظ أن البدو يُنظر إليهم كمجرد حجارة مبنى لإنشاء شريط بمعنى أن تلك السياسة قد «تحول مناطق كبيرة إلى شيء يشبه المستوطنات في الصحراء، التي ستشكل حاجزاً أمام الإرهابيين والمتآمرين لدخول مصر.»

إن التوسع الحضري في أراضي الرعي التقليدية والجفاف بسبب الطقس المتقلب في العقود الحالية أدى إلى فقدان كثير من ماشية أولئك البدو الذين لا يزالون يربونها – في بعض الحالات فقدان كل القطعان القبلية – الذين هم الأفقر والأكثر تهميشاً. لكن البدو بنفس القدر «منعوا» من ازدهار السياحة. فخلال السنوات الخمس عشر الماضية، خُصصت كل قطع أراضي البناء في منتجعات البحر الأحمر لمصريين عرب وشركات أجنبية تستثمر في السياحة، بينما كان البدو، خلال برامج الحكومة، يُدفعون إلى

الصحراء. إن معدل البطالة بين البدو مرتفع جداً، ومعظمهم مُنع من التعليم والمهارات لإنشاء أعمال صغيرة لتقديم حاجيات السياحة. ففي ٢٠٠٢ م وحدها، وفرت مائة وعشرة فنادق ما بين عشر وثلاثين وظيفة مباشرة؛ لكن ذهبت كل وظيفة تقريباً إلى مصريين من أماكن أخرى. ولتخفيف البطالة في القاهرة والمدن المزدحمة في دلتا النيل، شجعت الدولة بهمة عمالاً كي ينتقلوا من هناك إلى سيناء، حيث يتمتعون براتب وظروف حياة أفضل؛ وعلى البدو الذين يدفعونهم بعيداً البحث عن طرق بديلة لكسب عيشهم، التي ثبت أنها تقريباً معدومة في البحر – على الأقل الأعمال الشرعية. واستناداً إلى ICG، فإن الموظفين المائتين والخمسين في أحد فنادق الخمس نجوم كلهم من وادي النيل – فيما عدا بحارَيْن مع طاقم القارب، اللذين يأتيان من الطور عاصمة الحكومة الإدارية. والبدو الآن حتى محرومون من العمل كمرشدين سياحيين في طرق الصحراء.

تأمل حالة قرية جرغانة الساحلية. يعيش البدو هناك قرب غابات مانجروف تستحق مبدئياً بحق الإنقاذ من أجل مصلحة النظام الأيكولوجي المحلي. خلال الصيف، يعتمدون على الصيد كمصدر أساسي للعيش، ويحفظون السمك للشتاء، عندما ينتقلون إلى الوادي ليتفادوا البرد ورياح الساحل الشديدة. الآن يقول البدو إنهم عُزلوا وهُمشوا بمنهجية لصالح صناعة سياحة بيئية جديدة قفزت في كل جنوب سيناء. أولاً، يدعون، بأن مشغلي المنتجع والفندق أرادوا منعهم من الصيد، لذا وافق البدو على الصيد فقط في أراضٍ محددة فُرضت من قبل محمية سيناء الجنوبية؛ ثم اتُهم المحافظ بمنعهم تماماً من الصيد في أي مكان. إنهم يُطردون باستمرار إلى المناطق النائية. بالنسبة لبعض الشباب، البدء بالسياحة البيئية والمال الذي تجلبه غير منظورهم: إنهم حاولوا التكيف كي لا يُغفلوا؛ لكن، كما يشعر كبارهم، على حساب وحدة قيمهم التقليدية: البساطة والترابط واحترام التنظيم القبلي التقليدي وأيقاعات حياتهم التقليدية. باختصار، لقد تحولوا إلى الاحتيال والجريمة. إن أي تطور معقول، بالطبع، كان سيحاول دمج البدو الصيادين في المشاريع السياحية، من أجل كسب المال من خبرات تصويرية ساحرة بين المحليين إن ليس من أجل شيء آخر؛ لكن للإنصاف، كثير من بقية العالم أيضاً آخذ فقط في الاستيقاظ لأي خيارات غير عرض حفنة من النساء طويلات العنق لجذب

المجموعات السياحية.

في جنوب سيناء، مع ذلك، لا يزال كثير من البدو يمكنهم العيش بالقليل على هوامش الصناعة السياحية بتحويل أنفسهم إلى عامل جذب. فبغض النظر عن تهميشهم، تمتلئ الكتيبات السياحية الرسمية بصور بدو نابضة بالحياة. لكن في شمال سيناء، بالكاد توجد أي سياحة. فالقرى السياحية التي بنتها الحكومة بطول الساحل الشمالي مدن أشباح فعلياً ومنطقة العريش الصناعية الصغيرة والمطار ليسا كافيين لدعم العائلات البدوية. إن الوعود بمشاريع جديدة ومساعدات مالية للإسكان والتوظيف، كما قالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في مقالة في أكتوبر ٢٠٠٧م، «تحولت إلى نكتة.» وكما هي العادة في مصر أبداً، هناك خطط كبيرة ودراسات جدوى، لكن في الواقع لم تبن أية مصانع كبيرة منذ ٢٠٠١، والعدد الإجمالي لمن وُظف من الناس في المصانع الموجودة سابقاً يقال بأنه أقل من خمسة آلاف. ليس معنى ذلك أن جهود الإسكان لم تنجح: لقد نجحت لكن ليس بالطريقة التي قصدتها الحكومة. إن ICG تكتب، «التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الجزيرة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة ولدت إسكان الأمر الواقع في محيط خارجي حضرى من جانب بدو يبحثون عن الشغل والتعليم لأطفالهم.» بكلمات أخرى، لقد خلقوا ضواحي طبقة دنيا بكل ما تتضمنه من المشاكل الجديدة – من الجريمة وجعل الشباب متطرفين.

إن التعليم الذي يذهبون بحثاً عنه هناك لا يستحق بالضرورة البحث. فالبدو الريفيون غير المسجلين كمواطنين ليس لديهم الحق في التعليم الحكومي على الإطلاق. وحسب هيئات التطوير، الأمية عالية لما يصل إلى ٩٠٪ بين بعض قطاعات السكان البدو. وإن التحقوا فعلاً بالتعليم، فهو متمحور حول التراث الفرعوني والدولة المركزية كما في كل مصر – لكن بلا علاقة بالبدو تماماً. وإن كان هناك مشروع تابعته الحكومة ببعض الحماسة فهو إقامة متحف فرعوني في العريش: آخذين في الاعتبار تراث المنطقة غير الموجودِ بهذا الخصوص، فإن الأمر يبدو ليس أكثر من محاولة فرض بصمة الدولة على بلدة لا تزال حتى حينه تملك متحفاً بدوياً مزدهراً. وعندما يُعلم الآباء أبناءهم سراً تراثهم العربي، يُقال بأن معلميهم يستدعونهم أحياناً.

على الصعيد السياسي، كان خطأ النظام أثناء ذلك تصور بنيته العسكرية معكوسة في الوضع القبائلي: فمنطقه، سُس الرجل المسؤول، تسس الجميع. بالتالي راح أمن الدولة يلعب دور كيفية اختيار شيوخ القبائل الأمر الذي يتم تقليدياً بإجماع قبائلي، تماماً مثلما تصر القاهرة الآن على أن يكون كل الأئمة موظفين حكوميين. في الواقع ليس للأئمة الجدد مصداقية لدى الجماهير وليس للمشايخ الجدد مصداقية لدى القبائل، وترك إضعاف تأثيرهما في المثالين فراغاً يمكن ملؤه بالمتطرفين. لقد انخفضت شرعية المشايخ إلى درجة أنهم راحوا يلعبون دوراً شبيهاً لدور مشايخ المملكة العربية السعودية الذين ولاؤهم الظاهري للنظام يخفي واقعاً مختلفاً تماماً بين القاعدة.

الإهمال حلقة مفرغة.

لقد أخبر عضو قبائلي مجهول الأهرام الأسبوعي في مايو ٢٠٠٧ م قائلاً، «صارت الحياة لسنوات الآن غير محتملة بالنسبة لنا، ويبدو أن كل بدوي يُعتبر مشكوكاً فيه غيابياً.» لقد تعزز الارتياب في سنوات الاحتلال الإسرائيلي لسيناء، عندما نُظر إلى البدو كحلفاء لإسرائيل وبالتالي كخونة للقضية الوطنية المصرية. ربما مفهوم أن ذلك اللقب التصق بهم بعد عودة سيناء إلى مصر. فعبر الحدود، بعد كل شيء، يحتفظ الجيش الإسرائيلي بكتيبة كلها من البدو المحليين، الذين بعضهم أولاد عمومة لأولئك الذين في مصر، و٢٠٪ من الرجال المؤهلين يتطوعون فيها. تاريخياً، لهذا السبب صوتت البلدات البدوية في إسرائيل بكثافة لصالح الأحزاب الصهيونية، باكتساب الاتجاهات المتشددة ما يصل إلى ٩٥٪ من أصوات البدو في بعض البلدات حتى الثمانينيات. لقد هبط ذلك بالنسبة لعدة انتخابات، لكن اليمينيين اليهود لا يزالون يحصلون على أغلبية أصوات البدو. وكتيبة الاستطلاع البدوية سيئة السمعة مسؤولة بدرجة كبيرة عن حراسة المناطق الحدودية، وحتى انسحاب إسرائيل من غزة كان لها وجود بطول حدود رفح كذلك أيضاً. ويقول الفلسطينيون أن الجنود الإسرائيليين البدو أكثر عدوانية ووحشية من جيش الدفاع الإسرائيلي، لأنهم هم من يقود جرافات هدم المنازل. إن ناشط السلام البريطاني الشاب توم هرندال، الذي مات مدافعاً عن هدم بيت فلسطيني في رفح في ٢٠٠٤م، قتله بالرصاص جندي بدوي إسرائيلي أُدين فيما بعد.

بعد أعمال الشغب الحالية، كانت هناك تقارير متوقعة في صحافة القاهرة الوطنية أن البدو كانوا يطالبون بضمهم ثانية إلى إسرائيل أو إنشاء «كيان مستقل ذاتياً» لهم. وفي بيان نُشر في العريش، أكد مشايخ قبليون أنهم يعتبرون أنفسهم «مواطنين موالين لمصر» ويجب ألا يكون هناك شك في انتمائهم الوطني. وأخبر شيخ العزازمة المراسلين قائلاً، «نحن مصريون رغم توجه الحكومة السلبي نحونا، نحن وطنيون رغم الطريقة التي يعاملنا بها أمن الدولة، ونطالب الرئيس مبارك بمساعدتنا على الخروج من ذلك.» حتى لو كان ذلك صحيحاً، هناك قليل في القاهرة راغبون في الاستماع لذلك: فالأفضل كثيراً وضع اللوم عن العنف على القبائل المشاكسة غير الموالية المعروفة من الإقرار بوجود مشكلة حقيقية ربما كانت قد ساعدت الحكومة على خلقها. بدلاً من ذلك، استمرت الصحافة في العزف على مقابلة أجراها أحد ممثلي البدو مع قناة BBC العربية، حيث صرح بأنهم كانوا قد ذهبوا إلى إسرائيل لنقل همومهم إلى السفير المصري في تل أبيب، «لأنها أقرب لنا من القاهرة.» ربما أنه قصد أقرب مادياً – في النهاية لم يذهب البدو في مسيرة إلى الكنيست – لكن ذلك لا يزال يُسوَّق كطلب خياني من أجل تدخل إسرائيلي.

لا يمكن للمرء أن يلومهم. ربما تركت إسرائيل البدو يؤدون أعمالها القذرة، لكن هي تدفع لهم على الأقل؛ بينما سيكون من الصعب حتى على الشيخ الأكثر ولاءً أن يشرح لقبيلته لماذا بالضبط هو مغرم بالدولة المصرية، فيما عدا ربما توضيحه أن ما يربطهم بالمصريين الآخرين التعذيب الذي تعاقبهم به الدولة بحرية كبيرة كذلك أيضاً. في الواقع، مع ذلك، هم ليسوا متيمين بأي من الجانبين. من ناحية، مستوى معيشتهم البائس وما يواجهونه من شك متفشٍ دفع ببعض البدو لإيجاد مصادر عيش بديلة على هيئة تجارة المخدرات، وتجارة النساء إلى إسرائيل – محطة مرور العاهرات من أوروبا الشرقية ووسط آسيا – وتجارة السلاح مع الفلسطينيين. إن الأمر يبدو وكأن ليس لديهم سمعة يفقدونها.

إن البدو بطول الحدود المسامية يعبرونها فعلاً ذهاباً وأياباً بانتظام، واتهامات حكومتي كل من إسرائيل ومصر لها أسس صحيحة. ففي سبتمبر ٢٠٠٧م، كشفت السلطات المصرية مخزن ذخيرة يحتوي على نحو ثلاثة أطنان من المتفجرات مخزونة في أكياس بلاستيكية، وفي يوليو من نفس السنة كشفت طن ونصف متفجرات فقط على

بعد خمسة وعشرين كيلومتراً من الحدود مع غزة. وفي نفس الوقت، يبدو أن الإسلاموية وجدت– وبالتالي الكراهية لإسرائيل – تربة خصبة بين البدو الشباب، معبأين بسياسة الهوية التي حتماً ستشتعل بين أناس ظهورهم إلى الجدار. إن تقرير ICG يقتبس رجلاً من نويبع ممثلاً للكثيرين، قائلاً، «أنا مسلم وعربي وبدوي تربـاني ومـن سيناء ومـن مصر.» هكذا يأتي الدين أولاً، جزئياً لأن كثيرًا من القبائل تعود بأصولها إلى أرض النبي، في تعارض مع أرض الفراعنة. إنه لمن المستحيل أن تحدد كـم ذلـك هـو مجـرد كـلام بالنسبة للدين – بكلمات أخرى، فيما إذا كانت لا تزال القبيلة لا تـأتي أولاً حقـاً – وإلى أي مدى لا يعني كونه عربياً أنه غير يهودي أو غربي؛ ففي كلتـا الحـالتين قـوة الإسـلام جلية. ضف الفقر والسخط إلى المزيج، النتيجة متوقعة.

إن تقرير ICG يوضح، أن «يوميات مسيرة أعضـاء جماعـة التوحيـد والجهـاد، أيمـا كانت علاقاتها بالمنظمات الإرهابية الأجنبية، تكشف بشكل صارخ عـن ظـاهرة جعـل جيل الشباب متطرفاً، الذين ربما تتولد جاذبيتهم إلى النشاطية الإسلامية العسـكرية مـن مزيد من اليأس الاجتماعي–الاقتصادي وأزمة الهوية ودعم إقليمي.» إنها منطقة عازلـة حقاً.

هناك الآن أحاديث عن إحياء خطة حكومية مصرية قديمـة لإخـلاء «منطقـة عازلـة عسكرية» من البيوت والشجر في المنطقة قرب حدود رفح حيث قد يهرب البـدو لكـن أيضاً يعيشون ويفلحون أرضهم. وكذلك أيضاً نيل رضا الإسـرائيليين الـذين يشـتكون دائماً من تهريب السلاح عبر الأنفاق تحت جدار الحدود، والخطة ستروق لمبارك الذي هو أيضاً له مشاكله الخاصة مع قيادة حماس على الجانـب الآخـر مـن الحـدود (حمـاس نشأت من فرع فلسطيني للإخوان المسلمين). قال مواطنون في يوليو ٢٠٠٧، إن الخطة تقضي بإخلاء شريط بعرض مائة وخمسين متراً بطول حدود الاثني عشر كيلومتراً والذي سيتم توسيعه لاحقاً إلى ثلاثة كيلومترات. ويـذكر المواطنـون كإثبـات للخطـة الزيـارة الغامضة في يوليو ٢٠٠٧ التي قام بهـا وفـد مـن كـونجرس الولايـات المتحـدة لتفقـد المنطقة (الرسالة المختزلة لأي عربي من أجل محاولة تقوية أمن الحدود الإسرائيلية). إن ما هو مؤكد أن قوات الأمن تتـدفق إلى المنطقـة. وربمـا أنهـم عـلى المـدى القصـير

يحبطون بعض التهريب، لكن كما أوضح الصحفي الإسرائيلي زئيفي بارئيل في هآرتس، البدو «لم يعودوا متأثرين بأنماط العقاب عند هذه النقطة.»

إنه لمن العار الأبدي لمصر– هذا البلد الذي يجعل، بعد كل شيء، تلطيخ صورته جريمة – أن تأتي المساعدة الوحيدة تقريباً من الخارج. والأسوأ، أن يأتي بعضه من برنامج الأمم المتحدة للغذاء العالمي، الأكثر ارتباطاً غالباً بضحايا المجاعة في شمال كوريا والمشردين في صحراء أفريقيا الجنوبية منه مع المناطق السياحية المزدهرة. لقد قال بيشو باراجولي مدير برنامج الغذاء العالمي: «لن تُظهر الإحصائيات أن المنطقة فقيرة جداً.» شرم الشيخ والازدهار السياحي «سيخفي ذلك. لكنك تحتاج لتحديد المجتمعات التقليدية.» إن برنامج الغذاء العالمي في سيناء يركز على التغذية و «بناء القدرات.» لكن ذلك يعني أساساً أن الناس سيُعطَون حصصاً غذائية إن وافقوا على التوطين، مما يجعل البرنامج معنوياً على الأقل ذراعاً لسياسات الحكومة المصرية الخاصة. وقد يقاس نجاحه، بوتيرة ICG، بحقيقة أنه بعد خمس سنوات من إقامته، أحد مشاريع التوطين في وسط سيناء «على وشك الإغلاق بدون تأسيس الظروف المستدامة للبقاء بالنسبة لعشرات العائلات القليلة المعنية.» منحت المفوضية الأوروبية من جانبها ٥٥.٥ مليون يورو لبرنامج تطويري من شقين في محمية سيناء الجنوبية. الجزء الأول تطوير بنية تحتية مثل توفير مياه الشرب للمجتمعات الريفية وإدارة المواد الصلبة والمياه العادمة، وأجهزة حماية بيئية لاحتياطات المنطقة الطبيعية. والجزء الثاني، بمقدار ٢٠.٥ مليون يورو مخصصة لرفع الفقر ومشروعات تطوير اجتماعي عبر منظمات محلية وغير حكومية. استناداً لتقارير، المواطنون في هذا المثال مرة أخرى ليسوا شاكرين للأمة التي تطالبهم بالولاء.

لا أي من هذا كاف تقريباً لإخماد برميل البارود الذي هو سيناء. فكما أخبر حسين القيم عضو كفاية المؤيدة للديمقراطية بشكل متكرر صحيفة الأهرام بعد أعمال شغب أكتوبر ٢٠٠٧: «على الحكومة أعادة التفكير في إستراتيجيتها اتجاه البدو، وإلا سيحولها مسلحو المنطقة إلى حرب يبدو أن القاهرة تدفع باتجاهها.»